



منظمة العمل العربية

ندوة قومية حول

تنمية الموارد البشرية وزيادة القابلية لتشغيل الشباب العربي

(الجزائر - الجمهورية الجزائرية ، 16 / 12 / 2014)

التقرير الختامي

ندوة قومية حول

تنمية الموارد البشرية وزيادة القابلية لتشغيل الشباب العربي

الجزائر - الجمهورية الجزائرية ، 16 - 12 / 2014

تقديم :

فى إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2014 تم عقد ندوة قومية حول **تنمية الموارد البشرية وزيادة القابلية لتشغيل الشباب العربي** وذلك بالعاصمة الجزائرية وبالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية . ويأتى انعقاد هذه الندوة تأكيداً على مدى اهتمامات منظمة العمل العربية بموضوعات تنمية الموارد البشرية وتأهيلها للحد من مشكلة البطالة فى الوطن العربى ، وتنفيذها لقرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن اعتماد الفترة من 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل .

ثانياً : أهداف الندوة

إن الهدف من عقد هذه الندوة هو التطرق لمفهوم التنمية البشرية وواعتها في المنطقة العربية التي شهدت مؤخراً فترة اضطرابات عصبية وثورات اجتماعية هزت استقرارها نتيجة تفشي الفقر والبطالة واتساع هوة الفوارق الاجتماعية بين شرائح مجتمعاتها لاسيما منها شريحة الشباب المتعلّم وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- التعرف على أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة التي تساعده على التشغيل ومحاربة البطالة .
- 2- مناقشة العوامل المساعدة على ربط منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني باحتياجات التنمية وتغيرات أسواق العمل .
- 3- إيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات التي تواجه منظومة تنمية الموارد البشرية في الدول العربية .
- 4- تعزيز التعاون العربي الثنائي وشبّه الجماعي لتنمية القوى العاملة العربية وتيسير تنقلها ومعالجة مشكلات البطالة في الوطن العربي .
- 5- التأكيد على أهمية تطوير مكاتب التشغيل ودعم برامج إيجاد فرص العمل .
- 6- حث رواد الأعمال ووضع آليات تشجيع المنشآت الصغيرة .
- 7- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي .
- 8- تعليم الفائدة وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين المعنيين بقضايا تنمية الموارد البشرية في الدول العربية .

ثالثاً : محاور الندوة

- 1- تشخيص واقع التنمية البشرية في الدول العربية: مقاييس ومؤشرات.
- 2- أنماط العمل الجديدة ودورها في إدماج الموارد البشرية في النشاط الاقتصادي
- 3- اقتصاد المعرفة ومصادر التعليم الجديدة وتحسين القدرة التنافسية للموارد البشرية العربية.
- 4- الإناتجية العربية وتعظيم دور الموارد البشرية .
- 5- رؤية إستراتيجية عربية شاملة في مجال التنمية البشرية لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان العربية.
- 6- ريادة الأعمال ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة
- 7- الاتصال المؤسسي وقضايا التشغيل .
- 8- دور القطاع الخاص في التنمية البشرية والتشغيل .
- 9- الإرشاد والتوجيه المهني ودوره في تشغيل الشباب العربي .
- 10- تجارب عربية ودولية ناجحة في مجال تنمية الموارد البشرية .

(مرفق البرنامج الزمني للندوة)

المشاركون :

شارك في أعمال هذه الندوة عدد (40) مشارك عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر، السعودية ، السودان ، ، فلسطين ، الكويت، لبنان ، مصر ، اليمن) وممثل عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وممثل جهات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ذات صلة بموضوع الندوة في الجمهورية الجزائرية.

(مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

لجنة الصياغة :

تم تشكيل لجنة الصياغة من السادة الخبراء وممثلى الدول العربية المشاركة وذلك على النحو التالى :

- السيد/ محمد عيسى - جمهورية مصر العربية
- السيدة/ بدرية المكيمى- دولة الكويت
- السيد/يسرى حدوش - دولة فلسطين
- السيد/مارنيز الهمام - اصحاب اعمال / جمهورية الجزائر
- السيد / عبد الله إبراهيم الفقراء- المملكة الاردنية الهاشمية
- السيدة/ عائشة سمسوم - حكومات /جمهورية الجزائر
- السيدة/ رباب طلعت حامد / منظمة العمل العربية

جسدة الافتتاح :

تم افتتاح أعمال الندوة فى تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق 19/11/2014 بكلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان - المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقتها نيابة عنه السيدة/ رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني حيث نقلت تحيات معالي السيد /أحمد محمد لقمان للحكومة الجزائرية ممثله بمعالي السيد محمد الغازى - وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى وجميع العاملين بالوزارة المؤقرة على حسن التعاون وتقديم التسهيلات وتوفير مقومات انجاح هذا النشاط الهام. ثم تعرض بإيجاز لواقع وأوضاع القوى العاملة العربية واهم التحديات التنموية التي تواجه البلدان العربية وفي مقدمتها الفقر ومشكلات البطالة وبوجه خاص بطالبة الشباب وحديثي التخرج والتي تزايده بشكل مقلق خلال الفترة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية والانعكاسات السلبية المتوقع مصاحبتها لحركة التغيرات والاحتجاجات السلمية التي قادها الشباب بالإضافة إلى التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية والمتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الإنتاجية واحتلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وكذلك تراجع الاستثمارات البينية العربية مع التراجع الملحوظ في تنقى الأيدي العاملة العربية داخل الوطن العربي.

كما تناولت الكلمة ابرز الجهدات التي تقوم بها منظمة العمل العربية في مجال تأهيل الموارد البشرية لتصبح قادرة على المنافسة العالمية وصولاً إلى رفع القضايا المتعلقة بالتشغيل والتنمية إلى أعلى مصدر لاتخاذ القرار على المستوى العربي حيث أقرت

القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية والستة مشاريع المنبثقة عنه مع اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل.

واختتمت كلمة معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية بالتنمية للجميع إقامة طيبة في الجزائر الشقيق والخروج بتصديقات هادفة لصالح المنطقة العربية.

ثم تناول معالي السيد / محمد الغازى – وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الكلمة القاها نيابة عنه السيد/ رابح مخازنى مدير ضبط التشغيل بالوزارة تناول فيها : الترحيب بالسادة الحضور ونوه بأهمية هذه الندوة التي تنظمها منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل بالجزائر وتوجه بتحية اعتزاز وتقدير لمنظمة العمل العربية التي حرصت على تنظيم هذه الندوة بالجزائر لتدارس موضوع تنمية الموارد البشرية وتأهيلها للحد من مشكله البطالة في الوطن العربي حيث تعتبر الموارد البشرية من اهم الركائز الاساسية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة في ظل اقتصاد مبني على المعرفة والكافاءات ومن هنا تظهر اشكالية وهي تشغيل الشباب وكيفية الربط بين التكوين والتشغيل ثم استعرض في كلمته التجربة الجزائرية في تشغيل الشباب حيث تبني سياسات اقتصادية كثيرة تستهدف تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية فضلا عن اكساب الشباب للمهارات التي تحتاج اليها سوق العمل ودعم المبادرات المقاوطيه للشباب ك احد الوسائل الفعالة لتوفير فرص العمل كما ان رؤية الحكومة الجزائرية لقضية التشغيل تتسم كما يتبيين من المخطط الوطني لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصدق عليه عام 2008 بمقابلة مغايرة لسياسات التشغيل السابقة لكونها تأخذ في الاعتبار جوانب الاقتصاد الكلى والجزئي وفي نهاية الكلمة تناول معاليهمجموعة من الاقتراحات حول القضايا التي ينبغي التركيز عليها مثل تأهيل رأس المال البشري وتعزيز منظومة التوجيه والربط بين مسالك التعليم والتكوين والقطاعات الانتاجية ومؤسسات سوق العمل.

النوصيات الختامية :

تضمنت الندوة (7) جلسات عمل على مدار ثلاثة أيام تم فيها مناقشة محاور الندوة وعرض التجارب القطرية للدول العربية المشاركة حيث خلصت إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. حث حكومات الدول العربية على تشجيع وتأهيل الموارد البشرية وذوي الاحتياجات الخاصة معرفياً وعلمياً وتكنولوجياً وتحويلها إلى قوة بشرية منتجة للاجابة على التحول الهيكلي والآفاق المستجدة للثورة العلمية والتكنولوجية.
2. تشجيع المشروعات التي تتبعها أطراف الانتاج مع الحكومات ومشاركة منظمات المجتمع المدني من أجل التوسيع في التعليم التقني والتدريب المهني ، وخاصة في مجال الصناعة ، مع الاسترشاد "بالاستراتيجية العربية للتعليم التقني والتدريب المهني" التي تم اقرارها بمبادرة من منظمة العمل العربية عام 2010.
3. تطوير أجهزة الإحصاء والتنسيق بين الدول العربية لإتباع منهجيات موحدة فيما يخص مسوحات وإحصاءات العمل وبما يتوافق مع المعايير العربية والدولية ، وذلك في سبيل توفير قاعدة بيانات للدول العربية جميعها فيما يخص أسواق العمل في جانبي الطلب والعرض كأداة فاعلة للتخطيط الإقليمي وتنقل الأيدي العاملة
4. حث الجهات العربية المعنية من أجل العمل على وضع دليل عربي أساسى للتنمية البشرية يراعى خصوصية المجتمع العربي
5. ضرورة وضع استراتيجيات ملائمة لـ"مظلة التأمين الاجتماعي" لكافة الفئات الاجتماعية من خلال أنظمة الحماية وشبكات الأمان، وخاصة التأمين ضد البطالة، والتأمين الصحي، و "المعاشات التقاعدية" و "تعويضات الضمان الاجتماعي".
6. العمل على تحديث وتطوير البنية التشريعية والإدارية والإجرائية التي تحفز وتشجع الاستثمار في تنمية الموارد البشرية لمواكبة التغيرات العالمية وبمشاركة من أطراف الانتاج
7. دعوة الحكومات و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدنى إلى تشجيع "رواد الأعمال" وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بكافة السبل ، التمويلية و التقنية والمؤسسية، و تشجيع تدريب الشباب على المهارات الحياتية لرفع نسبة استيعابها لقوة العمل الشابة.

8. تشجيع التحول من القطاع الغير الرسمى إلى القطاع الرسمى وتقديم كافة الوسائل المعينة على ذلك ، ومن بينها ربط التمويل الإقراضي الميسر بالحصول على رخص رسمية ب المباشرة النشاط، مع المساعدة فى ذلك تقنياً وإدارياً.
9. تشجيع التشغيل في القطاعات كثيفة العمالة مثل القطاع الزراعي والأنشطة التنموية الريفية غير الزراعية ، والتوسيع في الاستثمارات الموجهة إلى هذه الأغراض ، خاصة في ضوء انخفاض معدلات الاستثمار في الأنشطة الزراعية والريفية في الدول العربية .
10. تشجيع "الأنماط الجديدة للعمل" مثل " العمل عن بعد " مع مراعاة اتفاقيات العمل العربية والدولية.
11. حث الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب التقنى والمهنى على وضع وتفعيل خطط هدف إلى ملائمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية و سوق العمل سريعة التغير من أجل مواجهة تحديات البطالة وخاصة بطالة الشباب و حدثي التخرج.
12. دعوة الدول العربية لاعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 والاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقنى والمهنى الصادران عن منظمة العمل العربية.
13. دعوة الدول العربية لتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الأولى (الكويت 2009) وخاصة مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتي أطلقت في الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة 2014).
14. حث أطراف الإنتاج الثلاثة ومنظمات المجتمع المدني على التوافق حول منظومة سياسات هادفة إلى توطين فرص العمل داخل الدول العربية والحد من هجرة الشباب وخاصة الكفاءات خارج الوطن العربي

رباب